

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٧٥ لسنة ٢٠٠٧، بالتفويض

باعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية

عن العام المالى ٢٠٠٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

١ - استلزاماً على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن غرف التجارة :

٢ - على القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ :

٣ - على القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة الدائمة للغرف التجارية :

٤ - على القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص :

٥ - على ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية جلسة ٢٠٠٧/٩/١٠ باعتبار الموازنة التخطيطة (لتقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠٠٨ :

٦ - على مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٧/١١/١٤ :

قرار :

١ - اعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية عن العام المالى ٢٠٠٨ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ١٠٥٥٢١٥ ج (فقط) أحد مئليون وخمسة وخمسون ألفاً ومائتان وخمسة عشر جنيهاً لا غير) وجملة مصروفات التقديرية مبلغ ١٠٣٦٣١٢ ج (فقط واحد مليون وستة وثلاثون ألفاً وثلاثمائة واثنى عشر جنيهاً لا غير) بفائض قدره ١٨٩٠٣ ج (فقط ثمانية عشر ألفاً وتسعمائة وثلاثة جنيهاً لا غير) .

٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٧/١١/١٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / حمزة البرى